الأمم المتحدة S/2011/114

مجلس الأمن

Distr.: General
4 March 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذه الرسالة المذكرة المفاهيمية لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن الاستراتيجية الشاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال، المقرر عقدها يوم ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي باودونغ
السفير والممثل الدائم
لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

070311 070311 11-25328 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

الاستراتيجية الشاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال

أولا - معلومات أساسية

يسعى المجتمع الدولي إلى تسوية مسألة الصومال منذ حوالي عقدين من الزمن. ويلزم اتباع استراتيجية شاملة على وجه السرعة بسبب ما يطبع استمرار انعدام الاستقرار والإرهاب وتدهور الحالة الإنسانية وتزايد حالات القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال من تعقد وترابط.

وتغتنم الصين فرصة رئاستها لمجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١١ لإجراء مناقشة مفتوحة بهدف دراسة الحالة والبحث عن استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال.

وتمر عملية السلام حاليا في الصومال بمنعطف حاسم. ففي نهاية عام ٢٠١٠، وافق البرلمان الاتحادي الانتقالي على حكومة شاملة يقودها رئيس الوزراء عبد الله محمد، وأنهى بذلك الشلل الموجود داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ومع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية (آب/أغسطس ٢٠١١)، يساور الصومال والجهات المعنية قلق متزايد إزاء إنجاز المهام الانتقالية المعلقة، ولا سيما صياغة الدستور. كما أصبحت ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية محط اهتمام. والقرار الذي اتخذه البرلمان الاتحادي الانتقالي مؤخرا بتمديد ولايته لثلاث سنوات أخرى قرار مثير للجدل. وسيساعد إجراء حوار شامل بين جميع الصوماليين والجهات المعنية الرئيسية على رسم آفاق المستقبل للصومال.

وتضطلع قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن في الصومال. ويتواصل القتال بين قوات الحكومة المدعومة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وميليشيات حركة الشباب حول مقديشو وفي البلدات المحيطة بها. وقد حققت قوات الحكومة في الآونة الأخيرة بعض المكاسب الإقليمية في مقديشو. غير أن الحالة الأمنية ما زالت هشة في جنوب الصومال ووسطه وما زال أثر الاندماج بين حركة الشباب وحزب الإسلام مجهولا. وفي وقت أُحرز فيه تقدم محدود في تعزيز قطاع الأمن، يلزم الحكومة الاتحادية الانتقالية وشركاءها مضاعفة الجهود في هذا الصدد.

ورغم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، تفاقمت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة. ويتزايد مستوى العنف المستخدم من القراصنة ويتسع نطاق مناطق أنشطتهم. فقد وقع ٢١٩ هجوما في عام ٢٠١٠ مقارنة بوقوع ٣٥ هجوما في عام ٢٠٠٥، وما زال يُحتجز إلى الآن أكثر من ٢٠ سفينة تحمل حوالي ٧٠٠ بحارا. ويحذر بعض المحللين من أن القراصنة الصوماليين بصدد التحول إلى ''سادة'' المحيط الهندي. ويحث الاتحاد الأفريقي مجلس الأمن على اعتماد نهج شامل بغية التصدي بفعالية للأسباب الكامنة وراء القرصنة.

وتتسبب الحرب الأهلية التي طال أمدها في معاناة كبيرة للشعب الصومالي. وتقدر الأمم المتحدة أن حوالي ٢,٤ من أبناء الصومال يحتاجون إلى المساعدة حاليا. ووفقا لوكالات المعونة الإنسانية، من المرجح أن يؤدي استمرار الجفاف إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وقد استجابت وكالات الأمم المتحدة على الفور بتقديم ٤,٥ ملايين دولار من المعونة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وتخصيص ٦٠ مليون دولار للأشهر المقبلة. ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لشعب الصومال.

وبلغت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال القوام الذي سبق اعتماده وهو ٠٠٠ ٨ فرد. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أيد مجلس الأمن مقترح الاتحاد الأفريقي بنشر ٠٠٠ ٤ فرد إضافي من أفراد القوات ومجموعة الدعم اللوجستي اللازم للبعثة. ومن المتوقع أن يساعد توسيع نطاق البعثة الحكومة الانتقالية الاتحادية في التشجيع على إجراء حوار سياسي شامل مع المجموعات الأخرى وتوسيع نطاق تقديم الخدمات الأساسية إلى الناس. وفي الوقت الذي تعهدت فيه أوغندا وغينيا بالإسراع بنشر قوات في الصومال، يجري الاتحاد الأفريقي مشاورات للمساعدة في توليد مزيد من الدعم السياسي، فضلا عن الدعم المادي والمالي من الشركاء.

ثانيا – الأهداف ومسائل للمناقشة

تتمثل الأهداف الرئيسية للاجتماع فيما يلي:

- التأكيد من جديد على أنه نظرا لترابط المشاكل ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك استمرار انعدام الاستقرار والإرهاب في الصومال، يلزم على وجه الاستعجال وضع استراتيجية شاملة. وسيساعد تقديم مزيد من الدعم السياسي والاقتصادي والمالي من المجتمع الدولي في حل هذه المشاكل.

- إتاحة منبر لإجراء مزيد من المشاورات، بين أعضاء المجلس الأعضاء والجهات المعنية بصفة عامة، بشأن تمديد ولاية البرلمان الاتحادي الانتقالي والترتيبات الانتقالية وصياغة الدستور وسبل المضي قدماً في الصومال، وما إلى ذلك.
- تأكيد أهمية دعم تدريب قوات الأمن الصومالية وتجهيزها، وتعزيز المؤسسات الأمنية والتأهب لمواجهة التحديات الأمنية مثل الإرهاب.
- دعوة المجتمع الدولي إلى مكافحة القرصنة الصومالية على نحو أكثر تضافرا وفعالية وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الإنسانية في الصومال بغية تقديم المعونة ومنع تجنيد الشباب على يد القراصنة والمتمردين.
- حشد مزيد من الدعم للبعثة بهدف تغطية المناطق غير المشمولة بمجموعة الدعم المقدمة من الأمم المتحدة، بما في ذلك سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وتيسير نشر ٤ ٠٠٠ فرد إضافي من أفراد القوات.

ثالثا – النتائج المتوقعة من الاجتماع

يُتوقع من مجلس الأمن أن يعتمد بيانا رئاسيا كنتيجة للمناقشة المفتوحة.